أكد خلال ندوته « بالتعاون والحكمة نبني الوطن» ضرورة القضاء على التجاوزات ومخالفة القانون

بو عليان : لا نحتاج إلى المليارات بقدر احتياجنا لرجال دولة قادرين على بناء البلد

■ أسعار الإيجارات عالية ... وليس معقولاً أن يدفع الشاب ثلثي راتبه في إيجار شقة

توفيق بوعليان متحدثاً

جانب من الحضور (تصوير: محمود عبيد)

■ نشكر « الدفاع» على تنازلها عن أراضيها لصالح «مؤسسة الرعاية» ما سيسهم في حل المشكلة الإسكانية

كتب بدر الهديان

أكد مرشح المجلس البلدي عن الدائرة الأولى توفيق بوعليان أنه بتطبيق أواصر التعاون والحكمة نستطيع بناء الوطن، وبالتخطيط الاستراتيجي نستطيع تطوير هذا البلد ، مبينا اننا لا نحتاج الى الملايين والمليارات بقدر احتياجنا لرجال دولة قادرين على محاربة الفساد واعادة بناء البلد ، ان من بنوا نهضة الكويت في الستينيات كان لديهم رؤية مستقبلية ، كانوا يملكون افكارا تطويرية.

وأضاف في ندوته الافتتاحية والتي حضرها النائب يوسف الزلزلة وكبار رجال الدائرة الأولى وسط حشد من الناخبين والناخبات والتي حملت شعار « بالتعاون والحكمة نبني الوطن» مساء أول أمس ، قائلا ان الأزمة الاسكانية من أهم أولوياته بعد أن تفاقمت وأصبح شبابنا مثقل بالديون بسبب ارتفاع أسعار الايجارات فليس معقولا أن يدفع الشاب ثلثي راتبه في ايجار شقة.

وأشار إلى أهمية تحرير المزيد من الأراضي التي يثبت أنها خالية من النفط خاصة أن وزارة النفط تسيطر على أغلب الاراضي .

وشكر بوعليان وزارة الدفاع، على تنازلها عن اراضي غرب عبد الله المبارك وشمال المطلاع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ما يساهم في حل جزء من المشكلة الاسكانية، لافتا إلى أن الايجارات اصبحت كابوسا يهدد أبناءنا ولذلك فالمواطن غير ملام اذا خالف وقام ببناء نصف دور فوق بيته لحل مشكلة ابنه السكنية.

ولفت إلى أن سكان الكويت يعيشون على 8 في المئة فقط من أراضي الكويت، وهناك ضرورة لتحرير الأراضي ما يساهم في تخفيض أسعار العقارات.

وقال انه سيسعى إلى محاربة الفساد الذي تفشى في جميع القطاعات، متسائلا أين الخطة التنموية للبلد ، للأسف هناك قصور في الرؤى، ويطرحون خطة تنموية لخمس سنوات لماذا لا تكون الخطة التنموية لعشرات السنوات المقبلة.

وتساءل أين مدينة الحرير التي سمعنا عنها لقد رصدوا لها الاف الملايين ولكن أين ذهبت هذه المدينة التي لم يعد هناك حديث عنها وأين ذهبت الملايين، لافتا إلى أنها كانت ستحل مشكلة الإسكان لمئات الآلاف من الأسر.

وشدد على ضرورة التنسيق بين الوزارات المعنية للاسراع في تخصيص تلك الاراضي التي تنازلت عنها وزارة الدفاع وعمل التراخيص اللازمة لأن غياب التنسيق عطل الكثير من الخطط التنموية ، ما أدى إلى ما وصلنا اليه من ازمة اسكانية واختناقات مرورية بسبب الرؤى القاصرة الضيقة.

وأكد ان لدينا وفرة مالية لكن للاسف لا يوجد تخطيط سليم للمدن ولذلك فإن دولتنا تحتاج إلى رجال دولة.

وأكد ان طريق الغزالي أصبح مأساة وطريق فيصل ايضا والطرق الدائرية والسريعة بلا استثناء والمشكلة أن الكثير من المسؤولين يقفون موقف المتفرج.

لماذا لا يفكر أحد في توسعة المداخل والمخارج ؟

لماذا لا يتم إلغاء الاشارات المرورية في مخارج الطرق السريعة ، مشددا على ضرورة التفكير جديا في توسيع الشوارع .

وأضاف للأسف أصبح الوضع تعيس والبنية التحتية عندنا منهارة ومهترئة ويجب تنفيذ خطة استراتيجية لاعادة بناء هذا الوطن.

وأشار إلى ان منطقة شرق رغم انها حضارية الا انها تتسم بالروائح الكريهة لافتا إلى أن الطريق بين برج الحمراء ومجمع دسمان يتسم بالرائحة الكريهة وكان المجاري تسربت تحت الأرض وأصبحت تمثل خطرا على الصحة العامة ، فكيف يترك المسؤولون هذا الوضع دون التفكير في حل هذه المشكلة الا يوجد من يعالج هذا الخلل .. اين صيانة البنية التحتية واين دور البلدية في المحافظة على المظاهر الجمالية للبلد ، للأسف نرى العشوائيات والبيوت القديمة جوار الأبراج الحديثة ، ما يسبب التلوث البصري، فالمطلوب من البلدية القيام بدورها في تجميل المدن وبناء حدائق على طرز عالمية بها معدات لترطيب الأجواء الحارة، فالكويت لا تنقصها الوفرة المادية لبناء حضارة تتحاكى عنها الشعوب ، فليس معقولا أن نقبع في مكاننا ونتخلف عن ركب التطور.

■ تحرير المزيد من الأراضي التي يثبت أنها خالية من النفط

■ ضرورة عمل المدن الصناعية والعمالية بعيداً عن المناطق السكنية من أجل القضاء على العمالة السائبة

ولفت إلى أهمية تطوير البلدية ويصبح هناك بلديات مستقلة في جميع المحافظات وإعطاء المجلس البلدي مزيدا من الصلاحيات وذلك من أجل مواجهة الفساد الذي استشرى .

وأشار إلى أن هناك مئات الأطنان من اللحوم والأسماك الفاسدة تغرق البلاد منها ما هو محلي ومنها ما هو مستورد مقترحا عمل مختبرات على أحدث النظم العالمية في المنافذ والحدود ومراقبة مخازن الأغذية وتشديد الرقابة على المحلات لأن الكثير منها يبيع أطعمة منتهية الصلاحية.

وقال آن الأوان لتنفيذ الهيئة العامة للغذاء لضبط هذه الفوضى لأن صحة الناس خط احمر يجب عدم المساس بها وأضاف أن التلوث البيئي حدث ولا حرج فهو يحيط بنا برا وبحرا وجوا منوها بأن مرادم النفايات قنبلة موقوته فلماذا لايتم بناء مصانع لتدوير النفايات والتخلص مما يتبقى بالطرق الحديثة منوها بأن الغازات السامة التي تنطلق من المرادم تؤثر على الصحة العامة كما أن الغازات المنطلقة من ملايين الاطارات المهملة في تلال فوق بعضها تسبب الأمراض الخبيثة.

للأسف التلوث البيئي في كل مكان ويجب ان نتعاون جميعا من أجل مستقبل افضل لابنائنا.

وتطرق إلى المشاريع التي توقفت لاسباب مجهولة منها القرية التراثية التي بنيت على البحر لكنها توقفت وبقيت مباني خاوية وحفر، ويجب توضيح الأمور بشأنها.

وقال ان طموحي كبير أن أساهم في حال فوزي بعضوية المجلس البلدي في تعديل الأوضاع المقلوبة في البلدية وتطويرها بشكل كامل، فالبلدية تحتاج الى اعادة هيكلة بشكل كامل وفي حال وصولي إلى المجلس البلدي سأطالب بتثمين بيوت مجمع الصوابر تثمينا مناسبا حتى تستطيع الاسر التي تسكنه ايجاد سكن بديل، ومن ثم يتم هدم هذا المجمع وبناء ابراج حضارية

موضحا أهمية أن تكون النظرة المستقبلية للبلد متكاملة ، عند بناء المدن الحديثة يجب مراعاة كل الأخطاء التي نعاني منها وأوصلتنا الى ما وصلنا اليه من انحدار لافتا الى أن هناك الكثير من الشواهد التي يجب أن نتعظ منها وهي استاد جابر الذي يعاني منذ بنائه ، وجامعة الشدادية التي وضع حجر الأساس لها منذ عشرات السنين ثم ما قراناه مؤخرا عن المسلخ والتلوث البكتيري على الحوائط ما يهدد بتلوث اللحوم خاصة أن المواد المترسبة مسرطنة وتنقل العدوى بسبب نوع الأصباغ المستخدمة في طلائه.

وشدد بوعليان على ضرورة عمل المدن الصناعية والعمالية بعيدا عن المناطق السكنية وذلك من أجل القضاء على العمالة السائبة التي تسببت في الكثير من الجرائم والسرقات كما أن العذاب هم خطر يهدد أبناءنا وبناتنا خاصة الأطفال، ولذلك هناك ضرورة لابعادهم الى مدن خاصة بهم.

وقال أن مشروع المترو من أهم المشاريع الكبرى المتعطلة منوها بأن كلفته في بداية التسعينيات كانت 150 مليون دينار ووصلت كلفته الان 6 مليارات ومازال هناك من يتدخل لتعطيل المشاريع التنموية، واختتم كلمته متمنيا من الناخبين والناخبات التصويت له لأنه سيكون صوتهم في مكان صنع القرار بالمجلس البلدي.

تقام بعد غد السبت المقبل في 10 دوائر

«الداخلية» : استعداداتنا لانتخاب أعضاء «البلدي» تجري على قدم وساق

■ الحشاش: خطة أمنية توعوية للناخبين وتأمين سير عملية الاقتراع

■ إعداد 10 مراكز إعلامية مزودة بكافة وسائل الاتصالات من حواسيب وهواتف وفاكسات

أكد مسؤول امني بوزارة الداخلية اعداد خطة اعلامية أمنية مرورية متكاملة بالتعاون مع كافة وزارات وهيئات الدولة المعنية اضافة للخدمات العامة التي ستقدمها تلك الجهات لتوعية الناخبين وتامين سير العملية الانتخابية تحت الاشراف الكامل للسلطات القضائية وتحقيق اقصى درجات الأمن والسلامة.

وقال عضو اللجنة الأمنية العليا لانتخابات المجلس البلدي 2013 العقيد عادل الحشاش في تصريح صحافي ان الوزارة حريصة على اعتماد الحيادية التامة في اطار النزاهة والشفافية لكي يخرج العرس الديمقراطي بما يليق ومكانة دولة الكويت.

وأوضح العقيد الحشاش الذي يشغل مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير ادارة الاعلام الأمني بالانابة ان الملامح الرئيسية للخطة الاعلامية المتكاملة تشمل اجراءات تنظيمية وتدابير أمنية ومرورية وخدمات عديدة تقدمها هيئات ومؤسسات الدولة.

وذكر ان الخطة الاعلامية تتضمن برامج اذاعية وتلفزيونية وتصريحات صحافية ومطبوعات ارشادية ورسائل قصيرة موجهة للمواطنين لشرح وبيان الاجراءات الانتخابية والارشادات الأمنية والمرورية مؤكدا اعداد 10 مراكز اعلامية ضمن اللجان الانتخابية حسب أهمية الموقع وكافة الناخبين مزودة بكافة وسائل الاتصالات من حواسيب وخطوط هاتف وفاكسات.

وأكد أن احد مرتكزات الخطة الاعلامية للانتخابات بيان القرارات التنظيمية والاجراءات الانتخابية التي اتخذتها الدولة والاستعلام عن كشوف الناخبين ودوائرهم ومقارهم الانتخابية وأسماء المرشحين وتسجيل مندوبي المرشحين حتى يكون الناخب على بينة من وضعه الانتخابي الى جانب صرف الشهادات المؤقتة للجنسية للمواطنين الذين فقدت شهادات جنسياتهم الأصلية حتى يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم دون عراقيل.

وأضاف ان الخطة الاعلامية تركز على جهود مراكز الشفافية في جميع المحافظات وذلك لمتابعة ورصد المخالفات الانتخابية والابلاغ عنها اولا بأول للتعامل معها قانونيا واحالتها للسلطات القضائية للبت فيها. وأعرب العقيد الحشاش عن أمله بأن تحقق الخطة الاعلامية التوعية والارشاد بفضل تعاون وتضافر كافة جهود المجتمع وأفراده في الخروج بانتخابات شفافة ونزيهة.

ودعا الجميع الى الالتزام بالقوانين والاجراءات الانتخابية وما يتعلق بها من جرائم وعقوبات مشددة إلى جانب مراعاة النظام العام وعدم عرقلة الحركة المرورية بالتجمع أمام اللجان الانتخابية والتعاون مع رجال وأجهزة الأمن والخدمات العامة.

وتتوزع المراكز الاعلامية للانتخابات على الدوائر الانتخابية العشر اذ خصصت ثانوية أحمد البشر الرومي «الدعية» للدائرة الأولى ومدرسة معن بن زائدة «عبدالله السالم» للدائرة الثانية ومدرسة الفيحاء المتوسطة للبنات للدائرة الثالثة وثانوية أحمد مشاري العدواني «العديلية» للدائرة الرابعة.

ويقع المركز الاعلامي للدائرة الخامسة بمدرسة سيد محمد الموسوي «الرميثية» والدائرة السادسة «ثانوية أنس بن مالك - خيطان» والدائرة السابعة «ثانوية حواء بنت يزيد الأنصارية - الاندلس» والدائرة الثامنة «مدرسة عبدالعزيز العتيقي - الصليبخات» والدائرة التاسعة «ثانوية سالم المبارك الصباح - الرقة» والدائرة العاشرة «ثانوية النصر - الصباحية».

هذا، وتتحضر ادارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية باستعدادات جارية على قدم وساق لضمان حسن سير عملية انتخاب اعضاء المجلس البلدي المقررة يوم السبت المقبل. ويتنافس 60 مرشحا ومرشحة في هذا الانتخاب على الفوز بعشرة مقاعد لعضوية المجلس البلدي في عشر دوائر انتخابية.

دعا لمزيد من الصلاحيات لأعضاء «البلدي» لإقرار المشاريع التنموية

العنزي : خلط السياسة بالأمور الفنية سينتج عنه عواقب مخيبة للآمال

■ ضرورة إقرار قانون جديد للبلدية بتلافي سلبيات قانون 5/ 2005

نايف العنزي خلال الندوة

■ علينا أن نختار الكفء والأمين لكي ينهض بالكويت إلى مصاف الدول المتقدمة

طالب مرشح الدائرة العاشرة لانتخابات المجلس البلدي نايف العنزي الحكومة باعطاء مزيد من الصلاحيات للمجلس البلدي من اجل اقرار المشاريع التنموية التي تنهض بالبلاد الى مصاف الدول المتقدمة عن طريق الغاء قانون البلدية الحالي واقرار قانون مشابه لقانون 15 لسنة 1972 مع مزيد من الصلاحيات لاعضائه، مشيرا الى ان البلديات في الدول المتقدمه لها دور كبير في تطور وتقدم بلدانها.

وقال العنزي في خلال افتتاح مقره الانتخابي ان اعضاء المجلس البلدي السابق حاولوا التصرف مع المشاكل العديدة التي واجهتهم اثناء اداء اعمالهم مع الجهاز التنفيذي للبلدية ولكن نقص التشريع الذي يسمح لهم بمحاسبة المقصرين ساهم في تجاهل الجهاز التنفيذي بالبلدية لكيان المجلس البلدي، مؤكدا ان البلدية تمادت في تجاهلها للاعضاء ولابد من اقرار قانون جديد للبلدية ينهي حالة التجاهل التي تسبب بها نقص التشريع في قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005.

ورفض العنزي سعي الحكومة وبعض اعضاء مجلسي الامة والبلدي تحويل المجلس البلدي الى مجالس بلديات في المحافظات، مشير الى ان هذا التوجه فيه تدمير للارث الكبير الذي نتج عن التجربة الديمقراطية التي عاشها شعب الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي، موضحا أن قانون المحافظات يوجد فيه تجاوز على إرادة الأمة نظرا لوجود محافظ معين من قبل الحكومة و أعضاء معينين و هذا أمر لا يؤدي إلى المشاركة الشعبية و الموضوع برمته لا يجوز بأي حال من الأحوال إن كنا نحترم الإرادة الشعبية،مؤكدا انه يجب عدم خلط السياسة بالأمور الفنية لان خلطها ببعض سينتج عنه عواقب مخيبة للامال.

وأبدى العنزي استغرابه من عدم تحرك المسؤولين تجاه القضاء على الفساد المستشري في البلدية والذي تحدث عنه سمو أمير البلاد والذي قال عنه ان فساد البلدية لا تحمله البعارين، فهل يعقل إلى يومنا هذا والبلديه ترزح تحت وطأة الواسطات والمحسوبيات واضاف العنزي ان الجميع يعلم بان هناك الكثير من القضايا المطروحة في الساحة السياسية ولكن هاجس المواطن الكويتي هو توفير السكن المناسب له وحل القضية الاسكانية وتقليص طوابير الانتظار، مؤكدا ان ذلك لن يتحقق الا بتحرير جزء من اراضي الدولة لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية ويجب ان نستغل الفرصة من خلال وجود المهندس سالم الاذينة الذي يحمل حقيبتين المتعلقتين بحل القضية الاسكانية الا وهي الاسكان والبلدية والذي يعتبر احد الكفاءات المشهود لها. وأكد العنزي انه سيسعى إلى تخصيص منطقة غرب هدية لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية من اجل توزيعها كقسائم سكنية على المستحقين، خصوصا وان هذه المنطقة غير مستغلة من قبل الحكومة، كما سأسعى الى سرعة توزيع القسائم التي خصصت في منطقة ابوحليفة مسبقا. وأشار العنزي إلى أن المشاكل في الدائرة العاشرة كثيرة وخصوصا الوضع البيئي فلا يخفى على احد التخبط الحكومي الذي تعاني منه الدائرة العاشرة بسبب تخصيص المصانع في جوار مناطق الدائرة وانتشار الأدخنة والملوثات نتيجة لهذة المصانع، مشيرا الى انه يجب ان يتم نقلها بعيدا عن هذه المناطق، فيكفي ما عانيناه نتيجة للتخبط الحكومي في اتخاذ القرارات وسوء التخطيط وحرمت المواطن من اقل الحقوق الإنسانية للمواطن فهي حرب بيئية ضد الكبير والصغير تصب في مصلحة التجار وتعود بالضرر على المواطنين، وان من صور التلوث البيئي التخلص من النفايات بطريقة غير مدروسة ومثال ذلك نفايات منطقة القرين وميناء عبدالله والوفرة. وبدوره أكد عضو المجلس البلدي السابق المهندس عبدالله فهاد أن المجلس البلدي المسئول الأول عن نهضة أي بلاد فالمشاريع التنموية تقر عن طريق المجالس البلدية، لافتا إلى حكومة الكويت تسعى إلى تغييب دور المجلس البلدي ونشر الأكاذيب عنه عبر وصفه بالمجلس الاستشاري والصوري، مبينا أن جميع المشاريع التي اقرها وعالجها المجلس السابق أصبحت حبرا على ورق بسبب أن المتنفذين لم ياخذوا حصتهم منها ولم يقسموها بينهم وبالتالي تعطلت. وأضاف فهاد أن اللجنة المكلفة باختصاصات المجلس البلدي قامت بتمرير معاملة لإحدى الشركات المملوكة لأحد الوزراء التي خالفت القوانين وتمت مخالفتها بـ 600 ألف دينار من اجل أن تصبح قانونية وتسقط عنها المخالفات، مؤكدا أن اللجنة هي «لجنة تجار»، مبديا أسفه على رفض الحكومة لوجود الرقابة الشعبية على الرغم من انه لا يمكن أن يقر مشروع إلا عن طريق المجلس البلدي حتى ولو كان عن طريق الديوان الأميري.

وذكر فهاد انه أثناء ترؤسه للجنة الفنية تفاجئ بأن مشروع المترو الذي نسمع عنه سيكون حسب المخططات والدراسات التي أعدتها الحكومة محصورا فقط بين المنطقة التي تمتد من جسر المسيلة وحتى ميدان الأمم المتحدة دون أدنى اهتمام بقاطني المناطق الخارجية في الجهراء والمنطقة الجنوبية، مبينا انه لولا إصراره والأعضاء المنتخبين على الحرص على مصلحة المواطنين لفوجئنا باعتماده دون أن يضم مناطق الجهراء والأحمدي غيرها من المناطق الجنوبية.

ودعا فهاد المواطنين والناخبين إلى الإيمان بالمجالس الفنية والمجلس البلدي من أهم المجالس الفنية، مشددا على ضرورة الحرص على اختيار الكفء والأمين حتى نحرص على بناء بلدنا الكويت الذي يحتاج إلى رجالات دولة تنهض به إلى مصاف الدول المتقدمة.